المعضلة الأمنية بين المنظورين: الواقعي و البنائي.

The security dilemma between the two perspectives: the realist and the constructivist

العمري منير ،استاذ محاضر- ب -
جامعة المسيلة - الجزائر
mounir.lomri@univ-msila.dz

زيتوني عادل ،استاذ محاضر-ب-
جامعة المسيلة - الجزائر
adil.zitouni@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2024/12/29	تاريخ القبول: 2025/05/24	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

ستناول في هذا المقال ظاهرة المعضلة الأمنية التي تسبب غالبا حدوث العديد من النزاعات، حيث ركز هذا المقال إشكالية ضبط مفهومها ومستوياتها وكيفية حدوثها.

كما تم التطرق إلى التفسير الواقعي لحدوث المعضلة الأمنية بين الدول في ظل النظام الفوضوي، ورسم حدود الالتقاء والاختلاف بين التفسير الواقعي للمعضلة الأمنية، والتفسير البنائي، هذا الأخير حاول معالجة القصور النظري للاتجاه الواقعي- خصوصا- بعد نهاية الحرب الباردة. حيث حاول التصور البنائي إعطاء أبعاد أخرى في تفسير المعضلة الأمنية.

الكلمات المفتاحية : المعضلة الأمنية ؛ الواقعية ؛ البنائية ؛ الأمن؛ التهديد.

***المؤلف المرسل :** العمري منير

Abstract:

in this article, we address the phenomenon of the honest dilemma that often causes the occurrence of many international conflicts, as this article focused on the problematic of controlling its concept, levels and how it occurs.

In addition to accessing the realistic interpretation of the occurrence of the security dilemma between states under the chaotic regime, and drawing the boundaries of convergence and the difference between the realistic interpretation of the security dilemma, and the constructivist interpretation, the latter tried to address the theoretical shortcomings of the realistic trend, especially after the end

of the cold war. Where the structural perception tried to give other dimensions in explaining the security dilemma

Keywords: Security dilemma ; Realism ; Constructivism ; Security; the threat.

مقدمة:

حاولت جُل النظريات الكبرى في حقل العلاقات الدولية ، أن تقدم تفسيرا لأسباب حدوث مختلف الصراعات و النزاعات و حالات التوتر و الاضطرابات الدولية ، التي تم التعبير عنها بمصطلح المعضلة الأمنية.

حيث شهد العالم العديد من حالات التوتر التي أوصلت الدول الى حروب مُسلحة عبر حقب تاريخية مختلفة خصوصا الحرب العالمية الاولى و الحرب العالمية الثانية ، و التي كانت نتيجة توترات أسبقت هذه الحروب ، و التي عرفت العالم بعدها أيضا فترة الحرب البادرة بين القطبين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، و القطب الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي . جل هذه المعطيات و الظروف دفعت منظري العلاقات الدولية و المختصين في الدراسات الأمنية إلى البحث في تفسير أصول المعضلة الأمنية في محاولة لفهم الوضع العالمي ، ولعل أبزر من ساهم في التطرق للمعضلة الأمنية هم منظرو الاتجاه الواقعي ، الذين اسهبت جهودهم في إثراء حقل الدراسات الامنية لمجموعة من الروى المتعلقة بها ،خصوصا في ظل الثراء المعرفي لأصحاب الاتجاه الواقعي هذا الثراء المعرفي ساهم في وجود حتى توجهات داخل الاتجاه الواقعي بين الواقعين الهجومين و الواقعين الدفاعين ، رغم ما أدلت به الواقعية لكنها مع بداية مرحلة الاحادية القطبية بسقوط الكتلة الشرقية ، ظهرت صراعات ذات طابع مجتمعي بين الجماعات و ليس بين دول ، و هو ما اعتبر من بين الأحداث التي لم تستطع الواقعية إيجاد تفسير لها بل اهتمت النظرية البنائية بهذا النوع من الصراعات و الذين بدورهم لم ينكروا في تفسيرهم للمعضلة الأمينة كل ما اسهمت به الواقعية لكنهم اضافوا تفسيرات أخرى قادرة على تفسير المعضلة الأمنية في شكلها التي برز بعد نهاية الحرب الباردة .

انطلاقًا مما سبق، نطرح الإشكالية التالية: ما هي المرتكزات التفسيرية النظرية التي قدمها الاتجاه الواقعي والاتجاه البنائي بخصوص المعضلة الأمنية؟ وما هي أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين النظريتين حول تفسيرهما للمعضلة الأمنية وآليات الحد منها ،والتخفيف من آثارها؟

وانطلاقا من الاشكالية العامة للدراسة:

- ضبط حدود مفهوم المعضلة الأمنية.
- التفسير الواقعي للمعضلة الأمنية.
- التفسير البنائي للمعضلة الأمنية.

أولا: ضبط حدود مفهوم المعضلة الأمنية.

كان مفهوم الأمن محل اهتمام كبير في نظرية العلاقات الدولية منذ نشأتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ،و بعد الحرب العالمية الثانية ،عندما اكتسبت النظرية الواقعية زخمًا معرفيا ، ظهرت " المُعضلة الأمنية " كاستجابة نظرية واحدة للمشكلات المتعلقة بالأمن ،[1]تعود صياغة مصطلح المعضلة الأمنية للباحث الألماني "**جون هيرز John Herz** "في مؤلفه عام 1951 "الواقعية السياسية والمثالية السياسية". وأيضا تطرق لهذا المصطلح المفكر البريطاني "**هربرت باترفيلد Herbert Butterfield** "في مؤلفه" التاريخ والعلاقات الإنسانية"، حيث أشار إليها على أنها "المأزق المُطلق والمعضلة غير القابلة للاختزال".

فالمعضلة الأمنية تبدأ حين تميل الدول إلى محاولات-العون الذاتي-لحماية احتياجاتها الأمنية ، بغض النظر عن النية ، إلى زيادة انعدام الأمن للآخرين حيث يُفسر كل طرف إجراءاته على أنها دفاعية وتدابير الآخرين على أنها تهديد مُحتمل[2].

كما يُوضح بشيء من التفصيل "**جون هيرز John Herz**" الذي ابتكر مصطلح "المعضلة الأمنية" في الأصل على النحو التالي: "الجماعات والأفراد الذين يعيشون جنبا إلى جنب ،دون أن يكونوا منظمين في وحدة أعلى، سوف يؤدي دون إي شك إلى تزايد قلق بشأن أمنهم من التعرض للهجوم أو الخضوع أو السيطرة أو الإبادة من قبل مجموعات و أفراد آخرين".

و إن السعي لتحقيق الأمن تجاه الأخطار أو التهديدات المحتملة ، يدفعهم إلى أن يكونوا أكثر حرصاً للحصول على المزيد من القوة من أجل حماية أمنهم من قوة الآخرين، وهذا بدوره يجعل الآخرين أكثر انعدامًا للأمان، ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ لأنه لا توجد دولة تستطيع ذلك على الإطلاق، تشعر بالأمان التام في عالم من الوحدات المتنافسة، مما يترتب عليه منافسة مستمرة من أجل كسب المزيد من القوة ، وعليه يكون الوضع عبارة عن دائرة مفرغة للأمن.[3]

تتكون المعضلة الأمنية من مستويين في العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى ، و يتكون كل مستوى من معضلتين مرتبطتين تجبر صانعي القرار على

الاختيـار بينهمـا. يتكـون المسـتوى الأول والأساسـي مـن معضـلة التفسـير حـول دوافـع ونوايـا وقـدرات الآخـرين ؛ يتكـون المسـتوى الثـاني والمشـتق مـن مُعضـلة الاسـتجابة حـول الطريقة الأكثر عقلانية للاستجابة.[4]

✓ **المستوى الأول : مُعضلة التفسير**

هي المأزق الذي يواجه صانعي القرار عند مواجهتهم في أمور تمس الأمن ، مع الاختيار بين بـديلين مُهمـين وغير مرغـوب فيهمـا عـادة -ولكـن لـيس دائمًـا- ،حـول السياسـات العسـكرية والمواقـف السياسية للكيانات الأخرى، إن مُعضلة التفسير هذه هي نتيجة للحاجة المتصورة لاتخاذ قرار في الحالة الوجودية لعدم اليقين غير القابل للحل ، حول دوافع ونوايا وقدرات الآخـرين، و يجـب على المسـؤولين أن يقـرروا مـا إذا كانـت التطـورات العسـكرية المتصـورة لأغراض دفاعية أو لأغراض الحماية الذاتية فقط (لتعزيز الأمن في عالم غير مؤكد) أو ما إذا كانت لأغراض هجومية سعياً لتغيير الوضع الراهن لصالحهم.

✓ **المستوى الثاني: مُعضلة الاستجابة**

تبدأ معضلة الاستجابة منطقياً عند تسوية معضلة التفسير، يحتاج صناع القرار بعد ذلك إلى تحديد كيفية التصرف هل يجب أن يشيروا بالأقوال والأفعال إلى أنهم سيتفاعلون بالمثل لأغراض الردع؟ أم ينبغي عليهم أن يسعوا لإثارة الطمأنينة؟ إذا كانت معضلة الرد مبنية على شك في غير محله فيما يتعلق بدوافع ونوايا الجهات الفاعلة الأخرى ، وكان رد فعل صانعي القرار بطريقة المواجهة العسكرية أو العنيفة ، فإنهم يخاطرون بخلق مستوى كبير من العداء المتبادل عندما لا يقصد أي من الطرفين في الأصل ؛ إذا كانت الاستجابة تستند إلى ثقة في غير محلها ، فهناك خطر تعرضهم للإكراه من قبل أصحاب النوايا العدائية. عندما يحل القادة معضلة ردهم بطريقة تخلق دوامة من العداء المتبادل ،عندما لا يريدها أحد ، نشأ وضع يطلق عليه التناقض الأمني[5].

كمـا يعتبر بعـض منظـري العلاقـات الدوليـة، أن المعضـلة الامنيـة تـؤدي للحـروب، و أن الحروب ناشئة أساسًا بسبب فشل الاتصال و مدركات كل طرف تجاه الآخر. يؤكد المنظرون الوظيفيون على أن مفتاح تجنب الحرب هو تجنب سوء التواصل ،و عدم إيصال الادراك الايجابي بين الاطراف .

فحين أشـار" **باترفيلد Butterfield** " في كتاباته المتعلقة بالمعضلة الأمنية أنها تتصف بـ (6)ستة صفات :

- ✓ أن المصدر الأساسي للمعضلة الأمنية هو :الخوف.
- ✓ انعدام الثقة تجاه نوايا الآخرين.
- ✓ غير مقصود في الأصل.
- ✓ ينجم عنها الضرر بالأطراف المعنية.
- ✓ يمكن أن تظهر المعضلة الأمنية بسبب العوامل النفسية.
- ✓ المعضلة الأمنية السبب الأساسي لكل الصراعات البشرية،[6]

من الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر على المعضلة الأمينة ، و تسببها في الصراعات البشرية خصوصا صراعات بين الدول بداية الحرب العالمية الأولى ،و يُجادل مؤيدو وجهة النظر هذه بأن القوى الأوروبية الكبرى شعرت بأنها مُجبرة على خوض الحرب بسبب مشاعر عدم الأمان بشأن تحالفات جيرانها[7].

تؤكد مختلف التعاريف والتوضيحات المختلفة لـ "**جرفس Jervis** "على(07)سبعة جوانب من المعضلة الأمنية:

- المعضلة الأمنية هيكلية في الأصل .
- انعدم الثقة والمخاوف بشأن النوايا الحالية والمستقبلية اتجاه بعضهم البعض تُعد أمر حاسما لتشكيل والحفاظ على المعضلة الأمنية .
- الإجراءات الدفاعية تُعتبر من عوامل نشوء المعضلة الامنية .
- تميل إلى إنتاج غير مقصود.
- انخفاض في أمن الفرد .
- تؤدي إلى حدوث نتائج وخيمة ، أي اندلاع الحرب .
- قد تكون للمعضلة دور وسبب في اندلاع الحروب، لكنها ليست سبب في حدوث كل الحروب .
- الديناميكية المعضلة الأمنية تعزز نفسها وتشبه دوامة.

بالإضافة إلى التأكيد على هذه الجوانب السبعة للمعضلة الأمنية ، قدم"**جرفيس Jervis** "أيضًا مساهمة أساسية أخرى، يرى من خلالها أنه يمكن أن تظهر المعضلة الأمنية من خلال العوامل المادية مثل التكنولوجيا والجغرافيا، والعوامل النفسية مثل التصورات الإدراكية، المفاهيم الخاطئة[8].

لذلك لا ينحصر مفهوم المعضلة الأمنية على الجانب العسكري وحسب ، بل يمتد إلى كل الإجراءات ذات أبعاد اقتصادية و سياسية التي تتخذها دولة ما ، وتصورها للدول الاخرى على أنها موجهة ضدها بالأساس وتضرب أمنها القومي خصوصا في الحالات التي يكون فيها هناك رصيدا نزاعيا بين دولتين أو أكثر، وتكمن الحيرة في الاختيار ما بين زيادة القوة العسكرية و الانعكاسات السلبية على الاقتصاد من جهة ،و بين التنمية الاقتصادية و التقليل من التسلح من جهة ثانية، فالاختيار الأول يثير مخاوف الجيران و قد يضعف الاقتصاد، و الثاني قد يطور و يقوى من الاقتصاد لكنه يبين ضعف الدولة مقابل الدول الاخرى خصوصا الدول المجاورة ، فتجد الدولة نفسها مضطرة في الأخير لزيادة قوتها العسكرية وتحذو غيرها نفس المنهج فتزداد التهديدات الخارجية مما يدفعها لزيادة قوتها من جديد[9].

كما أن المعضلة الأمنية أيضا لا تقتصر على حدوثها في الإطار الدولاتي ، بل قد تتعداه و تكون في قالب أخر ، غير دولاتي يكون بين جماعات أو أفراد ، أو فواعل أخرى غير دولية ، وهذا نظرا لكون الأزمات التي عرفها العالم في فترة نهاية الحرب البادرة ،لم تكن في إطار معضلة أمنية التي تعاملت معها الدول في فترة الحرب الباردة ،بل كانت أزمات مُتعلقة أساساً بالجانب الاثني و الهوياتي ، وفي هذا الصدد شهدت بعض الدول صراعات أثنية عنيفة خاصة في أفريقيا، وبدورها عاشت منطقة اوراسيا هي الأخرى ظهور الصراع القومي والعرقي والديني مع اختلاف في درجة الخطورة وشدة هذه الصراعات من منطقة إلى أخرى: الأوكرانيين والروس ،الصرب و السلوفينيين ، الصرب و الكروات ومسلمي البوسنة ،الأرمن والأذريين .[10]

فالمعضلة الأمنية تُعبر عن حالة انعدام الثقة ،واعتبار كل طرف لطرف الآخر على أنه مصدر يشكل تهديداً له ، لكن يبقى الاختلاف في تفسير أطراف وطبيعة المعضلة الأمنية ، حيث ربطها الفكر الواقعي أنها ذو طبيعة خارجية بين دول، فيما أضاف الاتجاه البنائي على أنها قد تكون داخلية تتم بين الجماعات و الأفراد ، رغم أن المسار التاريخي للدراسات الاكاديمية يري أن المعضلة الأمنية ولدت من رحم الفكر الواقعي ،لكن هذا لم يمنع رواد النظريات الأخرى من طرح رؤية أخرى للمعضلة الأمنية .

ثانيا : التفسير الواقعي للمعضلة الأمنية

يعتقد العلماء الواقعيون الأوائل أن الدول يجب أن تكون ذات سلوك عدواني من أجل ضمان البقاء. هذا ما ذهب إليه المفكر" **توماس هوبز Thomas Hobbes**" الذي كان مفكرًا واقعيًا متشائمًا بشكل خاص ،والذي اعتقد أن القوي سيهيمن دائمًا على الضعيف، وأنه في ظل عدم توفر قوة ملموسة ،فإنه ليس لدى الضعيف ما يمنع حدوث هذه الهيمنة.[11]

في حين يؤكد **"جون ميرشايمر John Mearsheimer "** أن الدول التي تسعى للحفاظ على الذات ليس لديها خيار آخر، إلى جانب تقليل القوة النسبية للدول التي يُنظر إليها على أنها تهديدات محتملة، بعد تجاوز الطبيعة البشرية لكونها عدوانية بطبيعتها ، يؤكد أن العامل المسبب الرئيسي للصراع هو تصميم الدولة على البقاء ، مما يؤدي بها إلى السعي لاكتساب المزيد من القوة[12]. ويضيف " **ميرشايمر Mearsheimer** "بأنه في خضم فوضى السياسة العالمية ، فإن المخاوف بشأن نوايا الدول المنافسة قد تدفع حتى دولتين تبحثان عن الأمن بعيدًا عن التعاون.[13]

لذلك تُركز الواقعية على الدور الذي تلعبه البنية الدولية، نظرا لأن فوضوية النظام الدولي هو من يفرض على الدول الاختيار، حيث تلجأ الدول إلى مبدأ المساعدة الذاتية وبذلك لا يمكن لها أن تتجه إلى أي سلطة عليا لتحقيق أمنها، بل تكون مُجبرة لتحقيق أمنها بنفسها ، وهو ما يدفع الدولة دائما إلى أن تنظر للدولة الأخرى على أنها مصدر تهديد لها، وعليه فنجد أن الواقعية الجديدة قد ركزت على الدور الذي تلعبه البنية[14] في نشأة المعضلة الامينة .

ويضيف" **كنيث والتز Kenneth Waltz** "أن الدول تكون ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض، وفي مثل هذا النظام الفوضوي ستكون قوة الدولة هي المفتاح الرئيس في فهم الواقع؛ لأنه فقط من خلال القوة يمكن للدول الدفاع عن نفسها ، وتأمل في البقاء. فالواقعية ترى أن القوة تتجسد في مجموعة متنوعة من الطرق، على سبيل المثال القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ولكن يؤكد في النهاية على توزيع القدرة المالية والعسكرية كمحدد للسياسة الدولية.[15]

يقول الواقعيون أن المسؤولية الرئيسية للدولة هي حماية المواطنين ضد التهديدات الداخلية والخارجية ومع ذلك، فإن الواقعيين يرون أن الدولة تسعى لخدمة وإشباع المصلحة الوطنية والأمن الوطني من خلال القوة العسكرية.

ينظر للقوة العسكرية على أنها أداة سياسية من خلالها يمكن إظهار القوة ضد التهديدات المضادة ،التي يمكن أن تكون محلية أيضا، أو خطر خارجي يمكن ردعه، وبواسطتها يمكن الحفاظ على السلام والامن ،[16] لذلك أكد التقليديون من خلال إعادة تأكيدهم على الحجج التقليدية حول الأولوية الدائمة للأمن العسكري [17].

فقيام دولة معينة بمجموعة من الإجراءات كتجهيز الجيش بمعدات عسكرية مثلا يُفهم طبيعيا من قبل الدول الأخرى واستنادا إلى حالة الفوضى العالمية بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي ، وبالتالي يمثل إحدى صور التهديد المباشر الذي يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تتطور مع مرور الوقت إلى سياسات هجومية، مما يجعل الدول الأخرى أيضا تفهمه على أساس التهديد الأمني، لتتشكل دورة المأزق الأمني التي تتسم بالديناميكية وبسرعة الانتشار، ولذلك نفهم بأنّ المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط، بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي[18]. وتتفق الواقعية المعاصرة بشقيها الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية على أن بنية النظام الدولي الفوضوي هي المؤثر و المحفز على سعي الدول للحصول على القوة [19].

فالواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون "**مارشايمر Mearsheimer**" و "**روبرت غيبلين Robert Gilpin**" يقرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الواقعيون الدفاعيون وعلى رأسهم" **كينيث والتز Kenneth Waltz**" بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب، كما أن القوة حسب الواقعيين الهجوميين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية، أما القوة حسب الواقعيين الدفاعيين فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بشكل اساسي بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد، وهي اختلافات عميقة ظهرت من خلال المحاورة بين الواقعيين الهجوميين والدفاعيين حسب" **جاك سنايدرJack Snyder**" [20].

الواقعيون الدفاعيون مثل" **كينيث والتز Kenneth Waltz** "يؤكدون على أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم حصتها من القوة ؛ ذلك بأن النسق سوف يُعاقب الدول التي تسعى لاكتساب حجم هائل من القوة، لاسيما تلك الدول التي تسعى بتهور إلى الهيمنة، حيث ستسعى الدول العظمى الأخرى إلى تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق

التوازن مع هذه القوة المتعاظمة، على نحو سيجعل هذه الأخيرة أقل أمناً -تصاعد المعضلة الأمنية - ؛ وربما ينتهي الأمر بتدميرها على نحو ما حدث مع فرنسا النابليونية 1792 - 1815 ،(وألمانيا الإمبراطورية) 1900 – 1918 (، وألمانيا النازية) 1933 - 1945.

وهكذا فإن القوى المتعاظمة الساعية إلى الهيمنة هُزمت في نهاية المطاف من قبل تحالف مُضاد من القوى العظمى[21].التي رأت في تعاظم القوى الاخرى خطراً عليها . وللتقليص من أخطار وإدراكات وحسابات الدول وصانع القرار و تخفيف من حدة المعضلة الامنية ، فضل أنصار الواقعية الدفاعية من "**ستيفن وولت Stephen Walt** " و" **جاك سنايدر Jack Snyder**" -الاستراتيجيات التعاونية-، ومنها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها، حيث أنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول ولهذا أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح أو مفهوم "الواقعية التعاونية" المشجع والمؤكد على الفوضى الناجحة عوضاً عن الفوضى المطلقة، وذلك من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية "**والتز**"، ونتيجة أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية[22].

و للخروج من هذه المعضلة انقسمت مواقف و أراء الاتجاه الواقعي إلى **3 اتجاهات** تتمثل في ما يلي:

الأول :يرى أن المعضلة الأمنية حالة مستمرة ملازمة للسياسة الدولية، فاعتبر أنَّ نظام العون الذاتي يُبْرِزْ توازن القوى حتى في غياب سياسة ترمي للحفاظ عليه، كما يُبين أنَّ موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن أيَّ نوايا لدولة بعينها.

الثاني : يرى أنَّه يُمكن التخفيف و التقليل من آثار المعضلة الأمنية ضمن نظام العون الذاتي، من خلال تفعيل آلية ميزان القوى، كما يُوضح أنَّ مفهوم ميزان القوى كان يُعتبر طوال فترة نظام الدولة الحديثة من ضرورات حفظ حرية الدول، فميزان القوى هو هدف جوهري للسياسة الخارجية بالنسبة للدول العظمى[23].

الثالث : إن تخفيف من تصاعد المعضلة الأمنية يمر عبر انشاء روابط تعاونية بين الدول ، فكلما زادت أواصر التعاون بين الدول ، كلما خمدت و تراجعت المعضلة الأمنية وبذلك يتم تفادي الحروب و الصراعات .

من الأمثلة على كيفية تصاعد المعضلة الأمنية بين السياسات المعاصرة للدول، وفق التفسير الواقعي للمعضلة الأمنية ، التعبئة المتكررة لطائرات سلاح الجو الياباني والصيني للدفاع ضد التوغلات في جزر سينكاكو (دياويو بالصينية)، التي تطالب كلتا الدولتين بحق ملكية الجزر ، وبينما تزيد الصين من إنفاقها الدفاعي وتعدياتها على الأصول داخل بحر الصين الجنوبي والشرقي ، تعمل اليابان على بناء تحالفات من بين التحالفات التي تشكلها اليابان ، تخشى الصين أكثر من تعاون الهند والدول الآسيوية الأخرى ، الأمر الذي سيغذي مخاوف الصين من تطويق التحالف المناهض للصين. قد يحفز هذا الخنق الجيوسياسي على الصين على تطوير قوة عسكرية أكبر وبناء تحالفات جديدة تؤدي إلى معضلة أمنية متزايدة ، يمكن أن يؤدي الوضع إلى صراع عسكري بين الدولتين ، حتى عندما يدافع كلاهما عن الموارد التي يعتبرانها ضرورية لأمن الدولة[24].

لذلك فأن الاتجاه الواقعي يُركز في تفسيره المعضلة الأمنية على النقاط التالية :

- أن فوضوية النظام الدولي يفرض على الدول نسقاً تصاعدياً في اكتساب القوة .
- المعضلة الأمنية تكون بين فواعل دولية .
- تزايد القوة هو سبب تعاظم المعضلة الأمنية .
- عدم اليقين بنوايا الدول الأخرى،(فالنوايا يمكن أن تتغير بسرعة).
- غياب سلطة عالمية يجعل الدول تبحث على أمنها بنفسها.
- التخفيف من المعضلة الأمنية يكون عير تعزيز توازن القوى أو تعزيز الاطر التعاونية .

ثالثا : التفسير البنائي للمعضلة الأمنية

مع نهاية الثمانينات و الحرب الباردة، ظهرت تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مختلفة لها أبعاد قومية (الدولة الوطنية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات، ..) وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الاقليمية و الدولية ،..)، و التراجع التركيز على المفاهيم المفتاحية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي ،والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما فسح المجال أمام أبحاث السلام والبنائيين[25]،حيث حاول البنائيين تفسير الظواهر الأمنية التي فشل في تفسيرها المنظور الواقعي ، واقترن التصور البنائي للأمن بإسهامات" **ألكسندروندت Alexander Wendt** " على أساس البحث في جذور الأمن، والتساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس.

يختلف مفهوم القوة لدى البنائيين عن رؤية الوضعيين، وخاصة أتباع النظرية الواقعية، فالواقعيون يعتبرون القوة محور العلاقات الدولية، مع تركيز خاص على القوة العسكرية باعتبارها وسيلة وهدفًا لتحقيق المصالح الوطنية، وقد دفعت هذه النظرة المادية الواقعيين إلى التركيز على عوامل ملموسة تعزز من قدرات الدول، مثل الأرض، والسكان، والاقتصاد، إضافة إلى القوة العسكرية.

أما البنائيون، يرون أن مفهوم القوة هو عبارة بناء اجتماعي يتجسد معناه وتأثيره عبر التفاعل الذي ينشئ بين وحدات النظام الدولي ،والبنية التي تحتضن هذا التفاعل. وفقًا لهذا المنظور، لا يمكن فصل القوة عن السياقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تشكيلها وتوجيه استخدامها،[26] واعتبر "**واندت Wendt**" أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معناً، والأمن ما هو إلا مسألة تصور و أن صناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة و ليس العكس،وفي هذا الصدد [27] ترى البنائية أن التهديدات الأمنية ليست موضوعية وثابتة ولكن يتم وضعها اجتماعيا أي قد تكون متغيرة ،وأن الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم الأساسية المكتسبة ،و من منظور البنائي يمكن للدول تغير تصوراتها للتهديدات من خلال التطورات في حياتهم و ممارسات البيئة .[28]

كما يؤكد البنائيون أن الوضع السياسي على الصعيد الدولي لا يمكن فهمه تحليله انطلاقا من معرفة بنية النظام الدولي، كما يذهب اليه الواقعيون الجدد الذين يعتبرون أن بنية النظام الدولي المتمثلة في توزيع القوة، تؤثر بشكل آلي ومباشر في سلوك الدول ،في المقابل يرفض البنائيون هذا التعميم، ويؤكدون أن سلوك الدول يتحدد نتيجة العلاقات الاجتماعية وتفاعلها مع بنية النظام الدولي فهذه البنية من منظورهم، تشكل إطارًا اجتماعيًا يتكون من قواعد وقيم تؤطر تصرفات الدول وتوجهها.[29]

فالبيئة تؤثر في هويات الدول كما تؤثر في مصالحها وكذلك سياساتها، وفي ذات الوقت تؤثر هويات الدولة في البنية كما تؤثر في السياسة الخارجية والمصالح، فالهويات الداخلية تتصارع بفعل قيمها لتحدد طبيعة السلوك الخارجي، فحسب البنائيين هي التي تحدد مصالح الدول والهوية الاستراتيجية تحدد سلوك مصالح الدول، وتغيير الهوية يؤدي إلى تغيير المصالح حيث تلعب الأفكار دوراً مهما في التغيير في الهويات ،ومنه كذلك التغير في المصالح، فالاهتمام البنائي بمتغير الهوية هو نوع من التفكيك لكرة البليار الواقعية لمعرفة

ما يوجد بداخلها لأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية ، حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية لفوضوية للنظام الدولي[30].

ووفقًا "**لوانت**" ، فإن المعضلات الأمنية ليست ناتجة عن الفوضى أو الطبيعة ولكنها ، بدلاً من ذلك ، بنية اجتماعية تتكون من تفاهمات ذاتية تكون فيها الدول لها شكوك لدرجة تجعلها تضع افتراضات أسوأ الحالات حول نوايا بعضها البعض،[31] يقدم "**ألكسندر وانت** "مثالاً يوضح البناء الاجتماعي للواقع ويقول أن 500 رأس نووي بريطاني أقل تهديدًا للولايات المتحدة من 15 رأس نووي لكوريا الشمالية.[32]

يناقش "**وندانتWendt**" كذلك بثلاث عوامل تحدد المعضلة الأمنية : الاعداء ، المنافسون، الأصدقاء، والتي توازي منطق: معضلة الأمن الثلاثة ، ومن جهة ثانية يجادل بأن الهوية غير مستقرة ، و إن التهديدات المتعلقة بالمعضلة الأمنية ،تحدد من خلال التمثيلات المباشرة عبر الخطاب والتصورات الإدراكية الذي يبني علاقات بين الأطراف [33] حيث ركز البنائيون على الفهم والذي يشير إلى الفكرة التأويلية لترجمته ، أي العقل يجب أن يفهم من الداخل ،وهذا ما أكد عليه " **ماكس فيبر Max Weber**" ، وبالتالي فالفهم هو تأويلات وممارسات وسياسات جماعية خاصة بالجهات الفاعلة ذاتها ،مما يؤكد أن العقلانيين ركزوا على الجانب الفردي ، أما البنائيون يركزون على الجانب الاجتماعي[34]. فمن خلال فترة الحرب الباردة، جاء مفهوم المُعضلة الأمنية ليحتل مكانة مركزية في تفسير نشوء وتصاعد الصراع الدولي (بين الدول) وفق الطرح الواقعي ، ومع انهيار الشيوعية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية أختفى تقريب مفهوم طلب القوى العظمى للقوة ، أي التفسير التقليدي الواقعي للمعضلة الأمنية ، كما ذكر" **باري بوزان Barry Buzan**" في مقاله "**معضلة الأمن والصراع العرقي**" عام 1993 ، ضرورة التأكيد على أن المفهوم داخل دولاتي ، كالاقتراح يفسر اندلاع العنف والحرب بين المجموعات العرقية المجاورة، كما أن "**بوزان**" و غيره يستخدم ما يمكن اعتبارها " **معضلة الأمن العرقي**" وقد تركز تطبيق المعضلة الأمنية العرقية في الغالب على الصراعات في يوغوسلافيا سابقا ، و تلك الموجودة في كرواتيا و في البوسنة والهرسك[35]. لذلك فالمنظور البنائي للمعضلة الأمنية لا ينحصر فقط في الجانب الدولاتي كما ركز عليه المنظور الواقعي، بل يمتد أيضا لإدراك الجماعات الأثنية أتجاه بعضها البعض . وفي هذا الشأن شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة ، نشوب صراعات ذو طبيعة أثنية، أي مشكلة الأقليات في العديد من الدول ،

وهذه الصراعات التي همشتها المنظورات التقليدية وخصوصا الواقعية. فالبنائية أعطت أهمية للشؤون المحلية للدولة في تحليل العلاقات الدولية الأمنية[36] و في دراستها للمعضلة الأمنية.

فمن خلال أحدى الدراسات حديثة التي تناولت أكثر من خمسين نزاعًا مسلحًا مدنيًا وصراعات وقعت خلال العقدين الأخيرين إلى أن اثنين فقط من هذه النزاعات كانا ضمن الحروب المسلحة الدولية، أما البقية فكانت في الأساس حروبًا أهلية ذات أبعاد عرقية. وأظهرت الدراسة أن حوالي نصف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الأخرى اتسمت بالطابع الداخلي، وقد ظل الصراع العرقي لفترة طويلة أحد أبرز مصادر انعدام الأمن على مستوى العالم، وازدادت حدته مع بداية التسعينيات.[37].

ووفق المنظور البنائي فأنه يمكن التخفيف و الحد من تنامي المعضلة الأمنية من خلال معرفتنا بالهويات، ويفترض التصور العقلاني أن الفواعل تشعر بالحاجة المستعجلة لحماية أنفسهم في مواجهة اللايقين الذي هو حسب البنائيين ذو طابع متغير وليس ثابتا، فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا فإن كلا من العدو، التهديد والصراعات مبنية كذلك بكلتا العوامل المادية والمثالية، كما تعتبر البنائية بأن الدول تواجه معضلة ذات طبيعة خاصة تسمى المعضلة المعيارية.[38]

- ✓ المعضلة الأمنية تكون بين أطرف دولية و أطراف غير دولية (جماعات).
- ✓ البنائية لا تنفي الطابع الدولي للمعضلة الأمنية ،كما ترى الواقعية ، بل تضيف لها أشكال أخرى من المعضلات تكون بين الجماعات و الأفراد .
- ✓ أن فوضوية النظام الدولي، لا تتحكم وحدها في نشوء المعضلة الأمنية ،بل تعود أيضا الى ادراك الافكار .
- ✓ تحديد الأخطار يكون عبر الادراك و التصورات -النوايا-.
- ✓ التخفيف من المعضلة الامنية يكون عبر ادراك الهويات و التصورات .

الخاتمة:

لقد قدم المنظور الواقعي و المنظور البنائي العديد من نقاط المفسرة لطبيعة المعضلة الأمنية ، فمن خلال دراستنا ، لاحظنا أن هناك العديد من نقاط الالتقاء و الاختلاف بين التفسير الواقعي و التفسير البنائي للمعضلة الامنية . فالواقعية و البنائية يُجمعان على أن طبيعة النظام الفوضوي السائد له تأثير عميق على سلوك الدول ،مما يجعلها في حالة استدعاء دائم للمعضلة الأمنية ، إلا أن البنائية تضيف في هذه النقطة أن فوضوية النظام الدولي ليس السبب الوحيد في حدوث المعضلة الأمنية فحسب ، بل هناك أيضا العوامل الادراكية و التصورات التي تتكون لدى الأطراف ، كما تضيف أيضا أن حدوثها لا يقصر على الطابع الدولاتي كما ذهب الواقعيون ، بل يشمل أيضا الجماعات و الافراد متحججة بذلك ، بالصراعات العرقية و الاثنية التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب البادرة ، لذلك فالواقعية ترى ان حدوث المعضلة يكون بين الدول ، أما البنائية فلا تنفي حدوثها بين الدول، لكن ترى أن العالم بعد الحرب البادرة عرف معضلات حدثت بين أطراف اخرى إي بين جماعات و أفراد و اطلق عليها المعضلة الامنية المجتمعية .

كما يلتقى التفسير الواقعي والبنائي حول مسببات المعضلة الأمنية كونها تعود في النوايا التي يرسمها كل طرف تجاه الطرف الاخر .لكن يختلفان في تفسير كيفية التخفيف من حدة المعضلة الأمنية ،حيث يطرح الفكر الواقعي إحداث آليات تضمن و تعزز توازن القوى أو تعزيز الاطر التعاونية ، فحين تربط البنائية تخفيف حدة المعضلة الأمنية عبر الادراكات و التصورات عن الاطراف الاخرى.

الهوامش:

[1]Laura Schmah ، **Can the Security Dilemma Ever be Escaped**? 2022/27/20 https://www.e-ir.info/2012/11/23/can-the-security-dilemma-ever-be-escaped/

[2] Herz, Jon. "Idealist Internationalism and the Security Dilemma",**World Politics** vol. 2, no2 p. 157.

[3] Shiping Tang، The Security Dilemma : A Conceptual Analysis ، **Journal of Security Studies** ،Taylor & Francis Group،2009، p591

[4] Booth Ken ،Wheeler Nicholas، Rethinking the Security Dilemma، **Security Studies:** Taylor & Francis 2008 p. 131.

[5] Booth Ken ،Wheeler Nicholas.132

[6] Shiping Tang، 9 p590.

[7] **Security dilemma**; https://military-history.fandom.com/wiki/Security_dilemma#cite_note-32

[8] Shiping Tang، 2009، ، 592

[9] https://bit.ly/3KuDCKW صباح بالة ،**المعضلة الأمنية** ، موقع الموسوعة السياسية ، اطلع 15 اوت 2022 على الرابط

[10] Barry Buzan ، **"The Security Dilemma and Ethnic Conflict** "، Global Politics and Strategy، Vol 35، Issue 1، 1993 ، p.103.

[11] Mike Bourne, **Understanding Security**.(London, Palgrave Macmillan, 2014), p. 28.

[12] Carl Bjork، Is the Security Dilemma an Inescapable Reality or Self- Fulfilling Prophecy? ،**Review of International Relations** ،2015.p04.

[13] Avidit Acharyay ، Kristopher Ramsayz ، The Calculus of the Security Dilemma، Quarterly J**ournal of Political Science**، 9 April 2013. N08 ، p182

[14] Paul Roe, " The interstate security dilemma : ethnic conflict as a tragedy". **Journal of peace research**, 2. 1999,p185.

[15] ميثاق مناحي دشر، **النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))**، مجلة أهل البيت، العراق، العدد 20 ، 2016،ص 410.

[16] Alam Saleh ، Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security ، **Geopolitics Quarterly**،Volume ،6 ،No 4 ،Winter 2010،p.230.

[17] Barry Buzan، Ole Wæver ،**Security: A New Framework for Analysis** ، (United States of America : lynne Rienner ، 1998)P.12.

[18] خالد معمري : **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة -دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر-** رسالة ماجستير ،(باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية) ص91.

[19] عبد العزيز الخليلي ، **النظرية الواقعية و التفسير الاحادي القطبية** ،رسالة ماجستير (فلسطين، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا 2018)،ص 35.

[20] توفيق بوستي ، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية** ،المعهد المصري للدراسات ، القاهرة ، فيفري 2019 ،ص03

[21] أحمد محمد وهبان ،**النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر** ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، الاسكندرية ، المجلد 01 ، العدد 02 ، 2016، ص 35 .

[22] ميثاق مناحي دشر ، **المرجع السابق** ، ص 418 .

[23] صباح بالة ،**المعضلة الأمنية** ، موقع الموسوعة السياسية ، اطلع 15 اوت 2022 على الرابط https://bit.ly/3KuDCKW

[24] Carl Bjork. p07

[25] توفيق بوستي ، **المرجع السابق** ،ص20 .

[26] خالد المصيري ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 30 ، العدد 02 ، 2014 ،ص 325

[27] صليحة كبابي ،الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث ،**مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة** ،العدد38، ديسمبر 2012،،ص. 241.

[28] Nilufer Karacasulu ،Elif Uzgoren ، Explaining Social constructive contributions for security studies ،**Center for Strategic Research** ،Summer-Autumn ،2007 ، p.38.

[29] خالد المصيري ، **المرجع السابق** ، ص 324.

[30] عزيز نوري،" **الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة في الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**"، رسالة ماجستير(باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 2012) ص 66.

[31]Wendt, A. "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", **International Organiza*tion*** vol. 46, no. 2: 397

[32] Stephen Gillincy, Rosie Walters ،**International Relations Theory**، Sarina hies،constructivism (Bristol : E-International Relations، 2017)،p.37.

[33] Malcolm CayleyRealism, **Liberalism, Constructivism, and the Security Dilemma: A Concise Overview**،https://www.academia.edu/9001602/Realism_Liberalism_Constructivism_and_the_Security_Dilemma_A_Concise_Overview

[34] ستيف سميث ، وأخرون ، ت : ديم الخضراء ، **نظرية العلاقات الدولية التخصص التنوع** ،(الامارات : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016) ،ض ص 441

[35] Poul roe ، **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**، (London: Taylor & Francis, 2004) .، p.25.

[36] عامر مصباح ، **العولمة الامنية ، وتحليل الكوني للعلاقات الدولية** ، (الجزائر ، دار الكتاب الحديث 2014)،ص 312 .

[37] Stuart Kaufman ، **Security Studies on Ethnic Conflict**(London:Taylor & Francis ،2008)،p.201.

[38] سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية**، (الامارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2019)،ص140.